حقوق والتزامات الأشخاص المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي

الباحث

رضا محمد محمد أحمد

باحث دكتوراه

كلية الحقوق – جامعة أسيوط

المقدمة:

تعد مواقع التواصل الاجتماعي من أهم وسائل الاتصال الحديثة التي استحوذت على حيز كبير من اهتمام أفراد المجتمع في مختلف المراحل العمرية والنمائية وأصبحت واقعًا ملموسًا لا مفر منه وله دور كبير في التأثير على أفراد الأسر المصرية سواء كان هذا التأثير إيجابيًا أم سلبيًا، وقد تعاظم دور مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، حتى أنها لم تعد مجرد نافذة للتواصل بين الأفراد بل باتت تشكل وسيلة مهمة من وسائل التنشئة الاجتماعية، وتتساوى في ذلك جميع الشرائح الطبقية في المجتمع [١].

فانه وعلى الرغم من الدور الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير والإصلاح خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنها كشفت عن الدور السلبي الذي أصبح يتزايد مع ضعف المواجهة وقلة الوعي، فهي لا تخلو من بعض السلبيات التي لا تتوافق مع قيم المجتمع المسلم والتربية الإسلامية مثل الغزو الفكري وخصوصا لأصحاب الفكر السطحي وإدمان التواصل إلكترونيا مع الأخرين وهي تمثل خطأ يستلزم المسؤولية المدنية، حيث يتم بث الأفكار الهدامة، والدعوات المنحرفة، والتجمعات الفاسدة، ويتم عرض مواد غير لائقة، والتشهير والفضيحة والتحرش والاحتيال والابتزاز والتزوير، ومن هنا أثيرت مسألة شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع التواصل.

فيجب أن يشعر الشخص الذي يتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالأمان القانوني عندما يعبر عن رغباته من خلالها، ويجب على الشخص أن يحافظ على متطلبات الوسائل التي

---

[١] نها نبيل الأسدودي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الشباب الجامعي لحرية الرأي و مشاركتهم السياسية في ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م، دراسة تحليلية ميدانية ، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، مصر، ٢٠١٢، ص ١٠٠.

يستخدمها، فأنت حر طالما أنها لا تضر ومن ثم، يجب وضع حدود واضحة المعالم لجميع المستخدمين، ويجب تنفيذ هذه الحدود، وذلك باعتماد مبادئ المسؤولية المدنية، وحتى لا يتم الإخلال بهذه القواعد القانونية، كان لا بد من توضيح ذلك لجميع المنتسبين إلى مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لا يكون هناك هروب غير مبرر من المسؤوليات، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحديد الحقوق والالتزامات.

إشكالية البحث:

لقد شهدت المجتمعات الحديثة في الوقت الحالي تنامي ظاهرة استخدام تقنيات الاتصال الإلكتروني فقد ظهر جيل جديد لم يعد يتفاعل مع الإعلام التقليدي بقدر ما يتفاعل مع الإعلام الإلكتروني يسمي بالجيل الشبكي أو جيل الإنترنت وأصبحت هناك شبكات تواصل اجتماعي مثل توتير، فيسبوك، الواتس أب، وغيرها تتم بعناصر التفاعلية والفورية ومن هنا ظهرت المخاوف المتزايدة بشأن البيانات الشخصية وانتهاك الخصوصية على الرغم من أن هناك ٧٧% من مستخدمي الإنترنت يستخدمون شبكة واحدة أو أكثر إلا أن الثقة تكاد تكون مفقودة من جانب مستخدمي الشبكات الاجتماعية مما يؤثر على حماية البيانات الشخصية، ليس هذا فقط وإنما تستخدم بعض شبكات التواصل الاجتماعي لنشر المعتقدات والأفكار المتطرفة؛ سواء الدينية أو السياسية أو العنصرية مما يجعل الشباب فريسة سهلة لتلك الأفكار المنافية للدين والأخلاق والعادات والتقاليد المجتمعية الأصيلة والقيم الوطنية والانتماء إلى المجتمع، مما ينعكس على المجتمع بانتشار التعصب والانهيار الأخلاقي والقيمي، كما أدى ظهور شبكة الإنترنت إلى ظهور نوعية جديدة من الجرائم التي ترتكب باستعمال الشبكة وتزداد بزيادة استخدام الإنترنت ونمو الأسواق لسرقة الكثير من البيانات حيث الكثير من الشركات تطمح أن تدفع من أجل سرقة معلومات المنافسين لها، فكان لابد من توفير الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التوصل الاجتماعي، ومن هنا تتحدد المشكلة البحثية وتسعي الدراسة الراهنة للتناول ماهية شبكات التواصل الاجتماعي؟ وأيضا نتطرق إلى حقوق

الأشخاص المنتمين إلى شبكات التوصل الاجتماعي وأخيرا معرفة الالتزامات التي تقع على الأشخاص المنتمين لشبكات التواصل الاجتماعي.

تساؤلات البحث:

يتفرع من إشكالية البحث عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ماذا يقصد بمصطلح مواقع التواصل الاجتماعي؟
٢- كيف كانت نشأت مواقع التواصل الاجتماعي؟
٣- ما هي الحقوق الواجب منحها لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي؟
٤- ما هي الالتزامات الواقعة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي؟

أهمية البحث:

- **الأهمية العلمية.**

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في بيان ماهية مواقع التواصل الاجتماعي كونها تعد أحد المواضيع الهامة التي تؤثر على دور كل فرد من أفراد المجتمع من شباب وكبار، رجال ونساء وكذلك أطفال، لذا كان لا بد من بيان أوجه الحقوق والواجبات الواجب التي يتعرف عليها مستخدمي مواقي الإنترنت وذلك لما يترتب عليها من مسؤولية.

- **الأهمية العملية.**

تتمثل الأهمية العملية في إفادة أكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع كونها تبين الحقوق والواجبات التي على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي التحلي بها حتى لا يقع أمام المسؤولية القانونية، كما يساهم في إفادة الباحثين والدارسين كأحد المراجع المتعلقة بموضوع مواقع التواصل الاجتماعي.

أهداف البحث:

هناك مجموعة من الأهداف التي يهدف إليها البحث والتي تتمثل في:

١- التعرف على مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي.
٢- بيان نشأة مواقع التواصل الاجتماعي وبدايتها.
٣- التعرف على الحقوق التي يتمتع بها مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
٤- بيان الالتزامات الواقعة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

منهجية البحث:

قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث اعتمد على المنهج الوصفي للتعرف على موضوع البحث، وتفسير الظواهر التي عليها تُمنح الحقوق لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الالتزامات الواقعة عليهم، كما قد اعتمد على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية وتفسير الظواهر المحيطة به من أجل الوصول لنتائج وتوصيات فعلية حول مضمون البحث.

الدراسات السابقة:

١- **قامت (أسماء محمد مصطفى)، بإجراء دراسة بعنوان (استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاسها على تشكيل قيم الشباب الجامعي)، عام (٢٠١٣م)** [١].

- اعتمدت الدراسة على منهج المسح لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، واستخدمت أداة الاستبيان بهدف تحقيق أهداف البحث.

---

[١] أسماء محمد مصطفى، استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاسها على تشكيل قيم الشباب الجامعي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ع ٨، ٢٠١٣م.

- هدفت الدارسة إلى التعرف على أمثر مواقع التواصل الاجتماعي، وبيان أسباب استخدام الشباب للمواقع، وبيان أهم التأثيرات الاجتماعية والأسرية التي يتعرض لها الشباب الجامعي.
- توصلت الدراسة إلى أن لمواقع التواصل الاجتماعي من الجانب الأخلاقي متمثلة في التقصير في أداء الفروض وتكوين صداقات، وهناك تأثيرات سلبية تمثلت في عدم الرغبة في الاشتراك في محادثات جماعية مع الأسرة والشعور بالوحدة والانطواء.

٢- قام (محمد أحمد المعداوي)، بإجراء دراسة بعنوان (حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي)، عام (٢٠١٨)[١].

- اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص القانونية ذات صلة بالموضوع، ولأجل الوقوف على التشريعات المقارنة في موضوع البحث.
- هدفت الدراسة إلى تحديد المفهوم القانوني للبيانات الشخصية، والتعرف على المخاطر الناشئة عن استخدام البيانات الشخصية، وتحديد الالتزامات التي تقع على عاتق الشخص المسؤول عن معالجة البيانات.
- توصلت الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك تدمر خصوصية الأفراد، عند استغلال البيانات والمعلومات الشخصية المتعلقة بمستخدمي الشبكة في أي من الأغراض التجارية.

٣- قامت (وفاء محمد إبراهيم الشرقاوي)، بإجراء دراسة بعنوان (استخدام الوسائل التفاعلية بمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بتنمية مهارات التفكير الناقد لدى الشباب الجامعي)، عام (٢٠١٩) [٢].

---

[١] محمد أحمد المعداوي، حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، ع ٣٣، ج ٤، مجلة الشريعة والقانون، مصر، ٢٠١٨م.

[٢] وفاء محمد إبراهيم الشرقاوي، (استخدام الوسائل التفاعلية بمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بتنمية مهارات التفكير الناقد لدى الشباب الجامعي، ع ١٩، المجلة العلمية لكية التربية النوعية، مصر، ٢٠١٩م.

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة، واعتمدت على البحث الميداني للتعرف على العلاقة بين استخدام الوسائل التفاعلية بمواقع التواصل الاجتماعي ومهارات التفكير الناقد لدى الشباب الجامعي.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على اهم الإيجابيات حول استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والكشف عن الأثار السلبية لاستخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي، وبيان مدى ثقة الشباب حول المضمون الذي يتم عرضه من قبل مواقع التواصل الاجتماعي.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين مستوى استخدام الوسائل التفاعلية بمواقع التواصل الاجتماعي ومستوى مهارات التفكير الناقد.

التعليق على الدراسات السابقة.

تتشابه الدراسات السابقة مع بحثنا حول بيان تأثر المجتمع بمواقع التواصل الاجتماعي، كما تتشابه في الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الظواهر التي تحيط بموضوع البحث، وتختلف في التطرق لموضوع مواقع التواصل الاجتماعي من الجانب النظري على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على الجانب التطبيقي، كما قد تخصص هذا البحث في تناول الحقوق والالتزامات التي تقع على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول

ماهية مواقع التواصل الاجتماعي

يعد التواصل جزءًا حيويًا من حياة الإنسان، وتعتمد عليه العديد من المفاهيم الفلسفية والمنطلقات الفكرية، ومن خلال التطور التقني، ظهرت الشبكات الاجتماعية وأحدثت ثورة في عملية الاتصال، حيث يستطيع المستخدمون الاستقبال والإرسال بسهولة، والتفاعل والتعليق والاستفسار بحرية، وهذا ما يتيح لهم إنتاج المضمون والرسائل بأشكال تعبيرية مختلفة، مثل البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، تقوم فكرة شبكات التواصل الاجتماعي على بناء المجتمعات الحية على الإنترنت، حيث يتشارك المستخدمون أنشطتهم واهتماماتهم

أولا: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ اهتمامًا كبيرًا بقضايا المجتمع الافتراضي والشبكات الاجتماعية في الأونة الأخيرة، وذلك بعدما أصبح الإنترنت فضاءًا معلوماتيًا ونجح في تأسيس جماعاته الافتراضية والتسلل إلى الملايين بطريقة ملفتة للانتباه، فباتت شبكات الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من حياة الكثيرين، وأصبح مفهوم المجتمع الافتراضي أكثر شيوعًا ليس فقط على مستوى التحليلات العلمية، ولكن أيضًا بين المستخدمين لشبكة الإنترنت عامة، وهذا يعكس أهمية الشبكات الاجتماعية في حياة الأفراد ودورها الحيوي في تحقيق التواصل والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات.

وتعرف بأنها المواقع التي يتم تكوينها عبر الإنترنت والتي تتيح للأفراد تقديم لمحة عامة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة الأشخاص المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال، كما أنها تمكنهم من السماح بالتواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يكون بها توحيد لمصالح الأفراد المشتركة أو شبه انتماء (دولة،

مدرسة، جامعة، شركة...) ويتم التواصل بينهم عبر الرسائل، أو الاطلاع على الملفات الشخصية، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يقدمون على إتاحتها للعرض [١].

ويطلق على شبكات التواصل الاجتماعي باللغة الإنجليزية **(Social Media)** وهو أكثر المصطلحات المتعارف عليها بين المستخدمين لكن **Social Networking** أكثر دقة منه، ويعني الترابط الشبكي الاجتماعي.

وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي على أنها منظومة من الشبكات والمواقع الإلكترونية عبر الإنترنت يتم التواصل من خلالها ما بين الأفراد سواء بشكل جماعي أو فردي، ويتم تبادل الآراء والمعلومات والأفكار وإقامة الصداقة والعلاقات والحوار بطريقة تفاعلية فيما بينهم على شكل محادثة أو صور سواء بالإيجاب أو السلب [٢].

ومن خلال التعريفات السابقة توصلنا لتعريف إجرائي شامل لمفهوم مواقع التواصل الاجتماعي، نعرضه فيما يلي: شبكات التواصل الاجتماعي: عبارة عن مجموعة من التقنيات الحديثة التي أتاحت للأشخاص إمكانية التواصل مع بعضهم البعض، ولكن عن بُعد من خلال مجموعة الشاشات التي تعرف باسم الحاسبات الآلية، فهي منظومة من الشبكات الإلكترونية، تمكن المشترك فيها من صنع موقعه الخاص به ليساعده في التواصل مع الآخرين، والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم المتاحة عبر حساباتهم الشخصية.

---

[١] خالد غسان يوسف المقدادي/ ثورة المواقع الاجتماعية (ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها)، ط ١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣م.

[٢] صفاء موسي محمد خمايسة (٢٠٢١)، استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الطلبة الأردنية، **المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية**، ع ٦٨، الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ص ١٤٠.

ثانيًا: نشأة مواقع التواصل الاجتماعي.

ظهرت مواقع التوصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي تراوحت بين منتصف التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وكانت هذه المواقع تهدف إلى توفير منصات للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، سواء كانوا أصدقاءً قد تفرقوا أو زملاء دراسة قد افترقوا، حيث يتم إنشاؤها من أجل توسيع وتنشيط العلاقات المهنية أو علاقات الصداقة.

وهناك عدد من التطورات التي شهدتها مواقع التواصل الاجتماعي وهي:

١- المرحلة الأولى (النشأة).

كانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة تأسيس أكثر من كونها مرحلة انطلاق، إذ ظهر هذا الجيل مع بداية ظهور صفحات الويب، إلا أن كل المحاولات في هذه المرحلة باءت بالفشل في إنشاء مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، وأول موقع للتواصل الاجتماعي في المدارس الأمريكية ظهر في عام ١٩٩٥ وهو موقع**Classmates.com** الذي قسم المجتمع الأمريكي إلى ولايات ومناطق ومدارس، وجميعها تشترك في هذا الموقع، وتبع ذلك موقع **SixDegrees.com** في عام ١٩٩٧ الذي ركز على الروابط المباشرة بين الأشخاص بغض النظر عن انتماءاتهم العلمية أو العرقية أو الدينية، وقد أتاح ذلك الموقع للمستخدمين إنشاء الملفات الشخصية وإرسال الرسائل الخاصة لمجموعة من الأصدقاء.

ومنذ ذلك الحين، ظهرت مجموعة من مواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة (١٩٩٧ – ١٩٩٩) وكان محور اهتمامها هو تدعيم المجتمع من خلال مواقع تواصل اجتماعية مرتبطة بمجموعات معينة مثل موقع الأمريكيين الآسيويين **Asianavenue.com**، وموقع **BlackPlanet.com** للأمريكيين من أصول إفريقية، ومن ثم ظهرت بعد ذلك العديد من مواقع التواصل الاجتماعي والتي لم تتمكن من تحقيق النجاح الكبير في الفترة ما بين (١٩٩٩ – ٢٠٠١م)، وقد اعتمدت هذه المواقع خلال الفترة الأولى من نشأتها على تقنيات الويب في

مراحله الأولى؛ والتي تركز على استخدام الرسائل الإلكترونية وغرف الدردشة، وخلال تلك الفترة لم تظهر تقنيات الجيل الثاني للويب على الساحة، كما لم يسمع عن التفاعل والنقاش والحذف والإضافة وتبادل الملفات والآراء، وكل ما توفره تقنية الويب[١].

٢- المرحلة الثانية (مرحلة التوسع والنشر).

تميزت هذه المرحلة بتطور أدوات الاتصال الإلكتروني من خلال المحادثات والصور ومقاطع الفيديو، وانتشرت برامج مثل (ياهو ماسنجر) و(هوتميل ميل)، بدأت مواقع التواصل الاجتماعي في الظهور من جديد، ويعتبر موقع (My Space)الأمريكي بداية إطلاق الجيل الثاني من شبكات التواصل الاجتماعي.

إلا أن المنافسة الكبيرة بين مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي أنتجت نماذج رائدة أبرزها يوتيوب (YouTube)، وتويتر (Twitter)، وفيس بوك (Facebook) وتمكنت هذه المواقع والشبكات الاجتماعية الجديدة من استغلال خصائص الويب لإدخال عناصر مميزة فيها، مثل ميزات الفيديو والصور، والمحادثات الفورية، والمشاركة الفورية للأفكار [٢].

حققت هذه المرحلة من التطور في شبكات التواصل الاجتماعي العديد من النجاحات على عدة أصعدة، أبرزها التواصل الاجتماعي القائم على التعارف بين الناس وجمع البيانات والمعلومات والتسويق التجاري [٣].

---

[١]علي بن محمد الصومالي، عمرو صالح بسودان (٢٠٢١)، مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على قيم المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من المستخدمين السعوديين بمنطقة جازان للعام ٢٠٢١، **مجلة علوم الاتصال**، ع ٨، جامعة أم درمان الإسلامية، ص ١٨٧.

[٢] وائل مبارك خضر فضل الله أثر الفيسبوك على المجتمع، ط ١، مطبعة شمس النهضة للتوزيع، السودان، ٢٠١٢م، ص ٧

[٣] علي فواز طلال العدوان، مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي وخصائصها وأنواعها، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج ٣٦، ع ٣، مصر، ٢٠٢٢م، ص ٣٤.

٣- المرحلة الثالثة (زيادة التواصل الاجتماعي).

ميزت هذه المرحلة بالاعتماد على (التطبيقات) أكثر من الاعتماد على صفحة الويب، حيث كان لكل موقع تطبيق (Application) خاص به يمكن من خلاله الوصول إليه، وتميز بالبساطة والسرعة والتخصص في نقل المعلومات، واستطاعت شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي الاستفادة من هذه الميزات والعمل على تطوير أدوات التواصل بين مستخدميها، واتسعت أسواقها وتزايد عدد مستخدميه حتى وصل عدد مستخدمي فيسبوك إلى أكثر من ١.٢ مليار مشترك بعد عام ٢٠١١.

وفي هذه المرحلة ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي الجديدة وأخذت مكانها على خريطة التواصل الاجتماعي، ومن بينها (Google+) و(Instagram).

وتزايدت أهمية مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي في هذه المرحلة بعد أن تمكنت من حشد ملايين المواطنين خلال الحراك الثوري الذي شهدته معظم الدول العربية بداية عام ٢٠١٠، وهو ما دفع الأنظمة السياسية العربية إلى إغلاق هذه المواقع، الأمر الذي تحول إلى أداة إعلامية إخبارية لنقل الأفكار بين الأفراد.

٤- المرحلة الرابعة (ارتباط مواقع التواصل الاجتماعي بتطبيقات المحمول).

في هذه المرحلة، لم تعد مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي رهينة لنظام الويب، بل اتجهت نحو أسواق جديدة واعدة، ألا وهي (تطبيقات الهاتف المحمول)؛ حيث أصبح من الممكن الوصول إلى الإنترنت من خلال الهاتف الذكي أو الجهاز اللوحي (Tablet) [١].

---

[١] محمود طارق هارون، الشبكات الاجتماعية على الإنترنت وتأثيرها في المعرفة البشرية، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٧م، ص ١٧.

في الواقع إن شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت هي مواقع تم تأسيسها من قبل أفراد، ثم تبنتها الشركات الكبرى فيما بعد؛ حيث تهدف هذه الشبكات الاجتماعية إلى جمع الأصدقاء والمعارف والأقارب وزملاء الدراسة والعمل في مكان واحد على الويب، ومشاركة الآراء والاهتمامات والتعليقات والأخبار، وتكوين صداقات جديدة برؤية اجتماعية خالصة، وتعد الشبكات الاجتماعية بديلاً افتراضيًا للفئات الاجتماعية الحقيقية تلك التي تراجعت بسبب تغير أنماط الحياة وسرعتها، ولاتساع المسافات العاطفية والنفسية بين الناس بسبب تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة [1].

[1] ميمي محمد عبد المنهم توفيق، شبكات التواصل الاجتماعي (النشأة والتأثير)، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٢٤، ج ٢، مصر، ٢٠١٨م، ص ٢١٤.

المبحث الثاني

الحقوق المقررة لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي

لا شك أن وسائل الإعلام الجديدة وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي بهذا الشكل المذهل أصبح ضرورة حياتية لها مميزاتها ولها عيوبها، وذلك منذ بدايتها في العقد الأخير من القرن العشرين حيث واجهت كثيرًا من التحديات التي فرضها أكثر من مجال من أجل خلق بيئة مستقرة من الناحية المهنية والناحية الأخلاقية والناحية القانونية، وذلك للوصول إلى الأطر والضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية، كما انه يجب علينا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار المعايير الفنية المتمثلة في الصدق والدقة والموضوعية أيضًا، البعد الاجتماعي والقانوني، والتجليات المحورية لدى المتعاملين من خلالها.

ويجب أن يكون على دراية تامة بالممارسات الفنية، وما يمكن أن تؤدي إليه من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو القانونية، بما يضمن مصداقيتهم وثقتهم بها من خلال مدى حرصهم على عدم الإخلال بمبادئ النظام العام والأخلاق، وعليه فإن الأفراد المنتمين إلى مواقع التواصل الاجتماعي عليهم معرفة الحقوق والالتزامات قبل أي ممارسة، حتى لا تقودهم إلى نهاية تكون عواقبها وخيمة، وفي حال انتهاكها، ما هو السبيل لإثباتها حتى يتمكنوا من ذلك، ويستطيع التمتع بكافة الحقوق التي تمنع الآخرين من أي ممارسة غير مشروعة [1].

أولا: حقوق مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن حقوق الأشخاص المنتمين إلي مواقع التواصل الاجتماعي تتمثل في أن يكون هناك استخدام غير قانوني، في شكل فعل أو إغفال، لتكنولوجيا المعلومات بهدف

[1] ذياب موسر البداينة، الجرائم الإلكترونية، الملتقى العلمي لكلية العلوم الاستراتيجية، عمان، الأردن، ٢٠١٤م، فقرة ٢.

مهاجمة أي مصلحة مشروعة، سواء كانت مادية أو معنوية، ويرى الفقيه الفرنسي البروفيسور (ماسا) أن المقصود بالجرائم الإلكترونية: هي الهجمات القانونية التي تتم غالبا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتم من خلال تكنولوجيا المعلومات بغرض تحقيق الربح، من خلال ممارسة حق غير مشروع على الحق المالي للمتضرر[١].

أو السلوك غير القانوني يتعلق بالمعلومات التي تتم معالجتها ونقلها، في حين نصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على ذلك عند تعريف جريمة المعلومات: هي كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه الاعتداء على الأصول المادية أو المعنوية الناتجة، بشكل مباشر أو غير مباشر من التدخل تكنولوجيا المعلومات والاعتداء على الحقوق المالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي [٢].

وتؤدي عولمة هذه الجرائم إلى تشتيت جهود التحقيق والتنسيق الدولي لتعقب هذه الجرائم، كما يجب منح العملاء مجموعة من الحقوق القانونية التي تؤهلهم لتجنب السلبيات الناجمة عن الممارسات غير القانونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي:

١- الحق في حرية التعبير وتبادل المعلومات:

على الرغم من أن الإنترنت يعد فريد من نوعه من حيث نطاقه واستخداماته الخاصة، لكنه في الأساس مجرد شكل آخر من أشكال الاتصال، ووضع أي قيود وضوابط عليه يعني انتهاك الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ منه على وجه الخصوص.

---

[١] يونس عرب، موسوعة القانون وتقنية المعلومات، دليل أمن المعلومات والخصوصية، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ج ١، اتحاد المصارف العربية، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٢١٣.

[٢] هشام محمد فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، ط ١، مكتبة الآلات الكاتبة، مصر، ١٩٩٥م، ص ٣٤.

كما أنها ذات أهمية كبيرة وفي ضوء الاتفاقيات الدولية نفسها يجب اعتبارها وسائل أخرى للاتصال فان في عدم اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان حرية التعبير والمعلومات، وهذا خروج عن مقتضيات الواجب القانوني الدولي، وليس ذلك فحسب، بل يمثل مخالفة للتشريعات الوطنية التي عرفت حرية التعبير ونصت على ذلك في قوانينها ودساتيرها، ومن الطبيعي أن تحظى بنفس الحماية الممنوحة لجميع أشكال التعبير والتواصل التقليدية الأخرى وتطبيقاً لذلك، في حالة الشك يجب اتخاذ القرار وحرصاً على حرية التعبير وتدفق المعلومات، في ضوء الاتفاقيات الدولية أيضا[١].

ومن أبسط الصيغ التي تنص على الحق في حرية التعبير والمعلومات هو النص الوارد في المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على: لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل ذلك الحق في اعتناق الآراء دون أي تدخل، وفي التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودون النظر إلى الحدود [٢].

وان الإعلان العالمي هو وثيقة تأسيسية للأمم المتحدة، ومن المفترض أن تلتزم به جميع الدول الأعضاء، ويعتبر على نطاق واسع نصًا للقانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان، وأحد معاهدات حقوق الإنسان التي يوجد اتفاق واسع النطاق عليها في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت مرارا وتكرارا على أنواع الحماية المذكورة، لتشمل حريته في التماس مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود، سواء كانت مكتوبة أو مطبوعة، وذلك بالشكل الفني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

---

[١] تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ٢٩ يناير ١٩٩٩م.

[٢] المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مكتبة حقوق الإنسان، نشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، جامعة منيسوتا، ١٩٤٨م.

وتنص المادة (١٩) أيضًا على أن القيود التي يجوز فرضها على هذه الحقوق يجب أن يحددها القانون ويجب أن تكون ضرورية وترتبط باحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وقد تم التصديق على هذا العهد من قبل كل من مصر والمغرب والأردن وتونس والجزائر وسوريا والعراق والكويت ولبنان وليبيا واليمن وإسرائيل وإيران، وأما بالنسبة للقبول من قبل المنتمين إلى مواقع التواصل الاجتماعي أو أي مواقع أخرى على الإنترنت من ناحية، كما أنها مقبولة من قبل الدول والمنظمات من ناحية أخرى.

٢- الحق في ممارسة الأمور المتعلقة بالأنشطة وخاصة الأنشطة التجارية.

من بين الأهداف الرئيسية لمواقع التواصل الاجتماعي هو القيام ببعض الأنشطة المهنية، بما في ذلك الأنشطة التجارية، ولكن من مميزات هذه الوسيلة الفعالة انها قد أدى الترويج للسلع والخدمات إلى إغراء الكثير من الناس لممارسة أنشطتهم ذات الطابع التجاري وفي الوقت نفسه، رافق التطور في استخدام التكنولوجيا نهج واسع لحماية خصوصية الأفراد، وقد يكون لذلك تأثير إيجابي أو سلبي على معدل دخل الفرد من خلال النشاط التجاري الذي يمارسه عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت المتبقي في الموقع يحتوي الموقع على كمية كبيرة من المعلومات بمجرد الدخول إلى صفحة الموقع؛ حيث تتوفر معلومات معينة عن العميل، وإن جمع معلومات متنوعة وسلوكيات معينة قد يعطي أوضح صورة للشخص الذي لا يريد الكشف عن أي تفاصيل عنه، وقد يتم استخدام البيانات بشكل غير قانوني، في غياب موقف رسمي، أو أمر قانوني واضح بخصوص ذلك، نجد عزوف الأفراد عن التسوق من خلال مواقع التواصل الاجتماعي في أغلب الأحيان، على الرغم من الإمكانيات التي تحملها، ومن هنا ضرورة إيجاد

تشريعات تنظم كل المنتمين إلى مواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن توفير البيئة المناسبة لممارسة الأنشطة التجارية من خلالها."[١].

٣- الحق في الخصوصية.

ساهمت عدة اعتبارات في سهولة المساس بخصوصية الأفراد مع تطور تكنولوجيا الكمبيوتر عدم ثقة الجمهور في أنظمة الحفظ والرقابة الرسمية التي تضمن عدم انتهاك قواعد الشرعية في الحفاظ على كل فرد لخصوصيته التي يحميها القانون مما أدى إلى زعزعة الثقة في ضمان ذلك، والعزوف عن الكشف عن أي بيانات شخصية في ظل عدم وجود رقابة كافية على مواقع التواصل، وعدم استخدام وسائل آمنة مثل البصمات الجينية.

وبالفعل فإن البيانات المقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد تستخدم بشكل يهدد أصحابها، الأمر الذي دفع إلى ضرورة وضع ضوابط قانونية للحالات التي يجوز فيها الحصول على معلومات أو بيانات بشكل يتوافق مع طبيعة الأمر، والوسائل المستخدمة، كما يجب أيضًا وضع شروط لرضا الشخص بما يضمن عدم استخدامه بشكل غير قانوني، وهذا يتطلب تدخل المشرع لحمايتها بما يتناسب مع طبيعة هذه الأخطار، وفي العصر الحديث ظهرت الحاجة الملحة إلى معرفة الكثير من المعلومات، وأصبحت المعلومات هي العمود الفقري للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية، وقد أصبح استخدام الحاسب الآلي من ميزات وضرورات التنظيم الإداري الجيد سواء على مستوى روابط القانون العام أو على روابط القانون الخاص، ولهذا يوصف هذا العصر بحق بأنه عصر الكمبيوتر [٢].

---

[١] ذياب البداينة، استخدامات الإنترنت في برامج الوقاية من سوء استخدام المخدرات، الندوة العلمية استخدام الإنترنت في مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١م.

[٢] منى تركي الموسوي، الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ٢٠١٣م.

٤- الحق في ممارسة الأنشطة المهنية.

شهدت شبكة الإنترنت نمو الاتجاه نحو جمع البيانات المتاحة في العالم الحقيقي واستخدامها بشكل احترافي؛ حيث تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي هي الأسهل لتبادل المعلومات بكافة أشكالها مع إمكانية التصفح والنقل، وفي سياق قضايا الخصوصية المهنية على وجه الخصوص، أصبحت المعلومات حول الأفراد وعاداتهم وهواياتهم وسلوكياتهم وآرائهم واتجاهاتهم في التسوق متاحة تحت شبكة الإنترنت، ولكنها قد تكشف عن هوية الشخص [١].

٥- الحق في الحماية القانونية.

ارتبط ولادة مفهوم الحماية القانونية في مجال وسائل التواصل الاجتماعي بالخوف من مخاطر التكنولوجيا نفسها، كما أن الدراسات القانونية الأكاديمية المهتمة بالخصوصية وحقوق الإنسان في ظل التطورات التقنية محدودة بشكل عام، مما يتطلب التدخل المادي والرقابة القانونية [٢].

٦- الحق في إيجاد وسائل تقنية آمنة.

الطريقة بحد ذاتها عنصر مهم للحماية، حيث يمكن الاعتماد على التكنولوجيا نفسها لحماية البيانات، وباستخدام بعض البرامج يمكن منع أي شخص من اختراق حاجز الخصوصية، ويجب على الدول توفير هذه التكنولوجيا وعدم وضع أي قيود عليها، ولكن حتى الآن لا يمكن الجزم بأن وسائل الأمن التقنية وفرت الحماية من هذه المخاطر التي قد يتعرض لها المنتمون إلى مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، وتساهم في منع الآخرين من الممارسات غير القانونية، والتي تتميز بتتبع المتصفحات لاكتشاف وإثبات الممارسات، كما تتميز بانخفاض تكلفتها، على الرغم من التقدم الكبير وعلى هذا المستوى، تشير أحدث تقارير الخصوصية إلى

---

[١] أيمن أحمد الدلوع، المسؤوليات المدنية الناشئة عن الممارسات الغير مشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مج ٧، ع ٣٢، مصر، ٢٠١٦م، ص ٩٥٧.

[٢] أيمن أحمد الدلوع، المسؤوليات المدنية الناشئة عن الممارسات الغير مشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٩٥٨.

أن حياة الأفراد وأسرارهم في بيئة النقل الرقمي لا تزال عرضة للهجوم في ظل عدم تكامل حلقات الحماية التنظيمية والفنية والقانونية [1].

ثانيًا: إثبات حقوق الأشخاص.

بما أن القانون هو مرآة الواقع، كان لزاماً على المشرع أن يصدر تشريعات مبتكرة تتناول الوسائل والأساليب الجديدة لإبرام العقود وتوقيعها بما يتناسب مع الوسائط الإلكترونية التي تتم من خلالها، وأن يتعلموا عن كل ما يتعلق بها من النظام الإلكتروني بهدف تحديد كيفية إثبات التصرفات القانونية التي تتم؛ حيث يتم ذلك عبر الإنترنت دون استخدام الأوراق التقليدية ومعرفة مدى صحة مخرجات وسائل الإثبات هذه، خاصة تلك التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي يتم استغلال أشكالها يوما بعد يوم للتغلغل في كافة مجالات الإثبات مثل عقود التأمين والعقود التجارية... وغيرها، وتأثيرات التكنولوجيا العالية بشكل خاص، ويطرح محتواها الفني والمعرفي تحديات كبيرة في مجال نقل التكنولوجيا والتبادل الفني والمعرفي، والتزام مورد التكنولوجيا ومتلقيها، وقد طرحت التكنولوجيا تحديات قانونية تتطلب التنظيم فيما يتعلق بعقود تكنولوجيا المعلومات، وتراخيص التوريد والبيع والصيانة والتطوير والاستخدام، وفيما يتعلق بعقود الوكالة التجارية والتوزيع، وعقود اشتراكات المعلومات وخدمات الاتصالات، فقد كان وسيظل إلى حين أثره الأوسع في مجال التجارة الإلكترونية والتعاقد الإلكتروني، وهو ما دفع الدول إلى تقنين آليات العمل الإلكتروني، بل وإنشاء الهيئات ذات الصلة.

فعلى سبيل المثال، في جمهورية مصر العربية نص قانون التوقيع الإلكتروني على إنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية عامة تسمى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ونص على أن

---

[1] صالح جواد كاظم، التكنولوجيا الحديثة والسرية الشخصية، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩١م، ص ٨٧.

تكون هذه الهيئة تابعة لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومقرها الرئيسي بالجيزة، ولها فروع بجميع أنحاء الجمهورية [١].

ولم يتوقف تأثير تكنولوجيا المعلومات على قواعد التعاقد والإثبات، بل امتد إلى كل ما يتعلق بآليات الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وأبرزها آليات الدفع النقدي وأداء الالتزامات المالية الخاضعة للعقد، وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح تشريعي واسع ومتكامل لقانون الإثبات في كافة الدول العربية، من أجل التكيف مع تقنيات المعلومات الحديثة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وبما يتماشى مع التطور الذي تشهده العديد من الدول في هذا المجال.

ليس من السهل القول إن مجرد الاقتناع بفكرة وجود تشريع يحكم الوثيقة الإلكترونية يكفي لإثبات ذلك التشريع، إذ لا بد من فهم كافة الإشكاليات التي يطرحها اعتماد الوثيقة الإلكترونية كدليل إثبات هذا بالإضافة إلى معضلة تحديد القانون المطبق على العقود الإلكترونية وسنعرض المشكلة وتتمثل فكرة الإثبات الإلكتروني في مفهوم العقد الإلكتروني[٢].

لا يوجد تعريف محدد للعقد الإلكتروني وإذا أخذنا في الاعتبار تعدد الهيئات والمحافل التي قدمت هذه التعريفات من جهة ونوع التكنولوجيا المستخدمة لإبرامها من جهة أخرى، فإن التعريف الذي قدمته الاتفاقيات الدولية يتمثل فيما ورد في قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، باعتباره الوثيقة الأكثر أهمية. القانون الدولي في هذا المجال، حيث يكفي القانون النموذجي وتنص المادة (الثانية) من الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية على أنها:

---

[١] محمد أمين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٦م، ص ٥١.

[٢] أيمن أحمد الدلوع، المسؤوليات المدنية الناشئة عن الممارسات الغير مشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٩٦٢.

"تبادل البيانات الإلكترونية، كما نصت بانه: " يراد بمصطلح تبادل البيانات الإلكترونية نقل المعلومات من حاسوب إلى حاسوب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات" [١].

من الجدير بالذكر أن هذا القانون يأخذ في الاعتبار مفهوماً واسعاً للتجارة الإلكترونية، ولا يهتم بالتفاصيل الفنية المستخدمة فيها. وبذلك فهو يعتبر بمثابة قانون تشريعي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المبحث الثالث

التزامات الأشخاص مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي

يعد التواصل عبر مواقع متعددة على شبكة الإنترنت الظاهرة الأكثر انتشارا في الآونة الأخيرة، بممارسات تستوعب كافة أنماط الحياة، كما أنه يستهدف المتطلبات الشخصية والنفسية فضلا عن الممارسات السلوكية، وفي ظل تنامي الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي، برزت الحاجة إلى وضع ضوابط قانونية وأخلاقية، فضلا عن الالتزامات الفنية، التي يجب فرضها من خلال أطر ثابتة وضوابط محددة تضمن العدالة والمساواة، وتحافظ على دعم المجتمع، وحقوق الأفراد، وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يحرص المشرع القانوني على فرض مثل هذه الالتزامات.

أولا: الالتزامات القانونية.

أن عملية الحصول على ممارسات آمنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتطلب القيام ببعض الالتزامات القانونية، والتي تتنوع من حيث التزامها بالتزامات ملزمة للمشرع القانوني، وأخرى ملزمة لمن ينتمون إلى مواقع التواصل الاجتماعي وسنتحدث عن هذه الالتزامات:

---

[١] الفقرة (ب) من المادة (٢) من قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع ١٩٩٦م، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٠م، ص ٤.

١- الالتزامات المتعلقة بالمشرع القانوني.

ليس من السهل القول إن مجرد الإيمان بفكرة وجود تشريعات تنظم المستندات الإلكترونية، بما في ذلك الممارسات التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي تكفي لقيام ذلك التشريع، حيث أنه من الضروري استيعاب كافة الإشكاليات التي يطرحها اعتماد الوثيقة الإلكترونية، ولهذا يقال إن التطور المطرد في عالم المعلوماتية والتكنولوجيا الإلكترونية يثير مجموعة من المشاكل المتعلقة بإثبات المحررات الإلكترونية، ورغم أن هنالك وجود بعض المحاولات التشريعية الجريئة من بعض الدول العربية، إلا أنها لا تزال في مرحلة التجريب التشريعي، ولم تعالج بشكل واضح الإشكاليات التي يثيرها فقهاء القانون المهتمين بأمر المحررات الإلكترونية، والمهتمين بها.

عندما نتحدث عن دور الحقوقيين والمشرعين القانونيين في تطوير التشريعات التي تضمن التعامل العادل في ظل الممارسات التي تتم عبر شبكة الإنترنت بشكل عام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، حيث تعتبر من أشهر وسائل الدعاية على مستوى العالم[١].

حتى وان كان الأمر يحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل الضمني من أجل الحصول على ممارسات آمنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وما تحمله من ممارسات نظراً لتعدد أشكالها وتطور مفاهيمها وممارساتها ونمو أغراضها وتطورها لتعدد ألوانها بشكل ملفت، والإقبال عليها منقطع النظير، وبناء على ذلك كان اهتمام المشرع دوليا وعربيا ووطنيا، وعلى المستوى الدولي عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات لمواجهة الجرائم الإلكترونية والممارسات التي تتم عبر المواقع الإلكترونية وأصدرت العديد من التوصيات وفي هذا الإطار عقد مؤتمر الأمم المتحدة السابع حول جرائم الحاسوب والصعوبات المرتبطة بها باعتبارها جرائم. عبور الحدود ذات الطبيعة الاقتصادية.

---

[١] أيمن أحمد الدلوع، المسؤوليات المدنية الناشئة عن الممارسات الغير مشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٩٦٧.

وفي أغسطس ١٩٩٥ انعقد المؤتمر الثامن لمكافحة الجرائم الإلكترونية ولعل من المواضيع التي تم مناقشتها خلال الندوة التي عقدت لهذا الغرض حماية مواقع التواصل عبر شبكة الإنترنت، كما دعت الجهات والمؤسسات ذات الطابع الدولي إلى التدخل لحماية المعلومات وعدم الاعتداء عليها، وفي مقدمة هذه الوكالات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما على مستوى المنظمات الإقليمية، فقد حرص مجلس الاتحاد الأوروبي على مواجهة الاستخدام غير القانوني لأجهزة الكمبيوتر وشبكات المعلومات من خلال إصدار العديد من التوصيات والتوجيهات الملزمة التي تمثل الحد الأدنى الذي يجب على دول الاتحاد الالتزام به عند تفعيل اتفاقياتها الخاصة. التشريعات في هذا الشأن، وقد تجلى هذا الاهتمام بوضوح من خلال إبرام اتفاقية بودابست التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠١، المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، إيمانا من الدول الأعضاء في المجلس والدول الموقعة عليه بالتغيرات الجذرية التي حدثت بسبب الرقمنة، التقارب والعولمة المستمرة لشبكات المعلومات، وقد استجابت بعض الدول للدعوة من خلال توجيه سياستها التشريعية نحو مواجهة الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لأجهزة الكمبيوتر والإنترنت، وذلك من خلال محاولة سن تشريعات جديدة، أو تطوير التشريعات القائمة من خلال تعديل بعض نصوصها بما يواكب التطور التقني ويتوافق مع طبيعة الممارسات الإلكترونية.

وفي مصر صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ في شأن المعاملات الإلكترونية، والذي اهتم بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وقد نشر القرار ولائحته التنفيذية في الوقائع المصرية العدد ١١٥ الصادر بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٥. ويعتبر قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني أول تشريع قانون مصري لتنظيم المعاملات الإلكترونية في مصر، حيث يعتبر التوقيع الإلكتروني حجر الأساس والقاسم المشترك الأكبر في المعاملات الإلكترونية سواء كانت المعاملات حكومية أو تجارية أو إدارية، ومن خلال هذا التشريع يمكن استخدام الوسائل الإلكترونية لتحرير وتبادل وحفظ المستندات بما يحفظ حقوق العملاء ويضمن مصداقية ومشروعية التعاملات الإلكترونية في نفس الوقت، وحتى صدور القانون، لم تكن

الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني صالحة كدليل أمام القضاء، كما تم بموجب القانون إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بهدف إحداث نقلة نوعية في صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر، ومن أجل دعم بناء القدرات التنافسية اللازمة لوضع مصر على خريطة تصدير المعلومات التكنولوجيا وتطبيقاتها [١]

٢- الالتزامات المتعلقة بالمتواصلين عبر المواقع الإلكترونية.

هناك مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق المتواصلين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سواء كانوا متواصلين عاديين أو محترفين، رغم أن معظم هذه الالتزامات لها طبيعة مزدوجة، فهي التزامات فنية وقانونية في نفس الوقت ومن هذه الالتزامات على سبيل المثال التزامات مقدمي خدمة الاستضافة تجاه مستخدمي الشبكة، والتي تتلخص في: [٢].

- التزام مقدمي خدمات الاستضافة باحترام سرية المراسلات، والحق في الخصوصية.
- إلزام مقدمي الخدمات الفنية برصد المعلومات التي تشكل جريمة تهدد سلامة أمن الدولة، أو الأنشطة غير المشروعة، والإبلاغ عنها للجهات المختصة.
- إذا تم إشعار مقدمي الخدمات التقنية بوجود معلومات أو بيانات غير قانونية، مثل التشهير بشخص ما فيجب عليهم الامتناع عن تخزينها.
- إعلام المشتركين ومستخدمي الشبكة بوجود وسائل وتقنيات يمكن من خلالها تصفية البرامج أو تقييد الوصول إلى خدمات معينة أو تحديد الأشخاص المصرح لهم باستخدام تلك البيانات.

---

[١] صدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المركز الإعلامي، منشور بتاريخ (١٠ / يونيو / ٢٠٠٥م) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (١١ / ١٠ / ٢٠٢٣م) https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/1158

[٢] خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها سواء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مج ١، ع ٢، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م ، ص ٢١.

- لا تقم بإعادة إنتاج أي بيانات أو نقلها للجمهور دون موافقة أصحاب حقوق النشر.
- الالتزام دائمًا بخدمة التخزين التي يقدمها مزودو المعلومات، وإتاحتها لمستخدمي الشبكة.
- لا تقم بإلغاء أو حذف أو إتلاف أو إفشاء أو إتلاف أو تغيير أو إعادة نشر البيانات أو المعلومات.

لكن كما قالت محكمة استئناف باريس في حكمها الصادر بتاريخ (١ / ٤ / ٢٠٠٦م)، فإنه يشترط إثبات العلم الفعلي لمقدمي خدمة الاستضافة بأفعال إزالة هذه المعلومات أو جعل الوصول إليها مستحيلاً وعليه، إذا وقع الفعل نتيجة جهل أو خطأ جوهري، فلا يسقط نية المجرم، وعليه حكم بأن هناك مسؤولية جنائية ضد مقدم الخدمة عن أعمال التعدي على حق المؤلف وإنتاج الفيديو، لأن المحتوى المتاح من خلال الشبكة غير قانوني وتم سحبه من الشبكة من قبل المنتجين، وبالتالي تقع المسؤولية الجنائية ضدهم لسحب المحتوى ومع ذلك لا توجد مسؤولية جنائية على مقدم الخدمة نتيجة إنهاء الموقع نتيجة عدم دفع الترخيص، لأن المسؤولية التقصيرية والسلوك الخاطئ وقع على عاتق المستفيد من الخدمة [١].

ويترتب على ما سبق أن مستخدمي الشبكة يتمتعون بضمان الوصول الآمن إلى المعلومات والاستفادة من خدمات الشبكة وفي المقابل، فإن على مقدم الخدمة واجبات والتزامات معينة كما ذكرنا سابقاً.

وعليه يجب على المنتمين إلى مواقع التواصل الاجتماعي، كمسؤوليتهم الأولى، الالتزام بالقانون والقواعد العرفية التي تقتضيها طبيعة الوسيط الإلكتروني، الإنترنت بما في ذلك ما نصت عليه المادة (١٩) من القانون. وينص التوقيع الإلكتروني المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤م على ما يلي: "لا يجوز مزاولة نشاط إصدار شهادات التصديق الإلكتروني إلا بترخيص من الهيئة مقابل

[١] خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها سواء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٢.

رسم يحدده مجلس إدارتها وفقا للإجراءات والقواعد والضمانات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون"[١].

كما يجب على أي مستخدم للإنترنت بشكل عام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص أن يكون حذراً وحساساً، وهذا الالتزام هو التزام وقائي واحترازي، فعلى سبيل المثال، قد يتم استخدام الصور الشخصية المخزنة وغير المؤمنة لعرضها بشكل قد ينتهك حقوقهم الشخصية، وهو ما دفع بعض الدول على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على مبدأ الخصوصية في الاتصالات التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مما يعني قدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على عزل أنفسهم أو معلوماتهم عن الآخرين، والسماح لكل مستخدم بالقدرة على الحفاظ والتحكم المعلومات، على الرغم من أن العديد من الخبراء المعنيين بالخصوصية والأمن يعتقدون أن الخصوصية غير موجودة على شبكة الإنترنت، وهو ما يخالف أخلاقيات التواصل الاجتماعي"[٢].

ثانيًا: الالتزامات التقنية.

يلزم تطوير الوسائل والنظم المستعملة حتى تقوم مواقع التواصل الاجتماعي بدورها الفعال في تبادل الوثائق عبر شبكات المعلوماتية لضمان الحفاظ على مضمون الرسالة كما تم إنشاؤها وإعدادها في ظروف تضمن سلامتها، ويعد من هذه الوسائل هو نظام التشفير المستخدم في حماية الأنواع المتعددة للمعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

---

[١] خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، ص ١٣٢.

[٢] محمد مجاهد الهلالي، أخلاقيات التعامل مع شبكة المعلومات العالمية للأنترنت، مؤتمر حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنت، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، ١٩٩٩م، ص ٤٥٣.

١- ما هو نظام التشفير.

- **نظام التشفير:**

يعرف نظام التشفير بأنه ذلك النظام الذي يعتمد على المعادلات الرياضية وهو أسلوب متقدم يعتمد بشكل أساسي على التشفير واستخدام أحدث ما توصل إليه عالم التشفير من حيث توفير الأمان الفني للمعلومات وكذلك البصمات الإلكترونية، وغيرها من وسائل حماية المعلومات والبيانات، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي. والتي أدى انتشارها، لما تحمله من مزايا، إلى خلق أرض خصبة سهلة المنال وميسرة لمرتكبي الجرائم للحصول على أغراضهم ببساطة ودون جهد مضني، ولذلك تظل الوسائل التقنية نفسها هي الحل والمقترح الأنسب وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن هناك التزامات فنية من أجل تأمين البيانات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يمكن إغلاق الطرق أمام الممارسات غير القانونية، ولعل أبرزها التشفير فهو عملية تحويل النص إلى رموز وإشارات غير مفهومة تبدو بلا معنى لمنع الآخرين من الاطلاع عليها باستثناء الأشخاص المصرح لهم بمشاهدة النص المشفر وفهمه. وهو أحد فروع العلوم الرياضية وقد مر بمراحل من التطور. وكان استخدامها مقتصراً على الأغراض الحكومية والعسكرية وهي الآن مدرجة في العديد من أنظمة وشبكات المعلومات [١].

- **مكونات نظام التشفير:**

يتكون نظام التشفير من الأجزاء التالية [٢]:

- النص الصريح (plaintext): يرمز له بالرمز (M) وهو النص المراد تشفيره.
- النص المشفر (Ciphertext): يرمز له بالرمز (C)، وهو النص المراد فتح الشفرة له.

---

[١] حيدر محمد عبد النبي، تشفير الملفات النصية باستعمال المفتاح المتناظر، مجلة أبحاث البصرة، ع ٣٢، ج ٣، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص ١.

[٢] حيدر محمد عبد النبي، تشفير الملفات النصية باستعمال المفتاح المتناظر، مرجع سابق، ص ٢.

- المفتاح (Key): يرمز له بالرمز (K)، وهو المفتاح المستخدم في تشفير وفك الشفرة للنص.
- خوارزمية التشفير (Encryption): ويرمز لها بالرمز (Ek)، وهي الخوارزمية المستخدمة لتحويل النص الصريح إلى نص مشفر ويمكن توضيحه بالعلاقة التالية.

Ek: M ⟶ C

- خوارزمية فك الشفرة (Decryption): ويرمز لها بالرمز (Dk)، وهي الخوارزمية المستخدمة لتحويل النص المشفر إلى نص صريح ويمكن توضيحه بالعلاقة التالي:

Dk: C ⟶ M

٢- واجبات مزودي خدمة الاستضافة.

واجبات مقدمي خدمة الاستضافة. هناك واجبات يخضع لها المزود وخدمات الاستضافة لتجنب ما يمكن أن يقال بعدم التدخل في المحتوى الذي يتم بثه على الشبكة وهذه الواجبات هي:

- يخضع مقدمو الخدمات التقنية لمتطلبات تحديد هوية عملائهم بالتعاون مع السلطات القضائية.
- نظرا للمصلحة العامة في الجرائم التي تمس المصالح للدولة، عند نشر أي بيانات أو معلومات من شأنها تهديد الأمن القومي أو الاقتصادي للدولة، أو التحريض على الكراهية العنصرية، أو نشر مواد إباحية، أو التحريض على الاتجار في الأنشطة غير المشروعة، ويجب على مقدمي خدمات الاستضافة إبلاغ السلطات عن عناوين هؤلاء الأشخاص والبشر وكافة البريد الإلكتروني والصفحات الشخصية، الأمر الذي يتطلب

في البداية من مقدمي خدمة الاستضافة إلزام محرر الموقع بالحصول على المعلومات الشخصية للمستخدمين مسبقًا عند إنشاء صفحات التواصل [١].

- إقرار مسبق من مستخدمي خدمات الاستضافة بعدم استغلال هذه الخدمة بالمخالفة للقانون.
- إذا لم يكن مقدمو خدمة الاستضافة مسؤولين عن البيانات والمعلومات التي يتم نشرها، فهذا مشروط بعدم علمهم بالطبيعة غير القانونية للمحتوى.

وعليه، يمكن تلخيص مسؤولية مقدمي خدمات الاستضافة في أمرين:

- يجب عليهم عدم الامتناع عن استضافة محتوى للمستخدمين وحماية بياناتهم وتخزينها.
- إذا علموا بوجود أنشطة غير قانونية، فيجب عليهم إزالتها، وجعل الوصول إليها مستحيلاً، وإخطار السلطات[٢].

٣- أنواع المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- **المعلومات الاسمية:**

هذا النوع من المعلومات ينقسم

- **المعلومات الموضوعية.**

هي معلومات تتعلق بالشخص الموجه إليه مثل اسمه ومكان إقامته وحالته الاجتماعية ولكنها ليست معلومات، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بموافقة الشخص نفسه، باستثناء ما يسمح به الشخص نفسه ويتم عرضه للتعرف عليه في الموقع.

---

[١] النشرة الرسمية لوزارة العدل الفرنسية الصادرة في (٣٠ / ٤ / ٢٠٠٨م) بتعديل قانون الإجراءات الجنائية باستخدام التكنولوجيا الجديدة، تم الاطلاع عليه خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها سواء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢١.

[٢] حيدر محمد عبد النبي، تشفير الملفات النصية باستعمال المفتاح المتناظر، مجلة أبحاث البصرة، ع ٣٢، ج ٣، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص ١.

- **المعلومات الشخصية.**

هي المعلومات المنسوبة لشخص ما، والتي غالبا ما يتم توفيرها في الموقع لمعلومات الآخرين، والتي تتطلب من الآخرين إبداء رأيهم الشخصي فيها مثل المقالات الصحفية والملفات الإدارية للعاملين لدى جهة معينة.

- **المعلومات الخاصة بالمصنفات الفكرية.**

وهذا النوع من الأعمال محمي بموجب قوانين الملكية الفكرية، مثل الاختراعات والابتكارات المختلفة، والتسجيلات الفنية، والمؤلفات الأدبية.

- **المعلومات المباحة.**

وهي معلومات مفتوحة للجميع وسهلة الحصول عليها وغير محمية بأي وسيلة من وسائل الحماية، بما في ذلك ما يتم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي للجميع، دون وضع أي ضوابط أو قيود على المعلومات المقدمة.

ومن أجل فرض التزامات فنية على المنتمين إلى مواقع التواصل الاجتماعي، يجب أن تكون المعلومات محددة ومضمونة. المعلومات التي تفقد خصوصيتها لا يمكن أن تكون معلومات حقيقية. وإذا كانت المعلومات عبارة وصياغة محددة تجعل الرسالة قابلة للتبليغ من خلال إشارات أو إشارات محددة، فإن ذلك يتطلب أن تكون محددة بدقة، كما يجب أن تحتوي على معلومات سرية وحصرية [١].

وبناء على ما سبق يجب على المنتمين إلى مواقع التواصل الاجتماعي الالتزام ببعض الأمور ذات الطبيعة التقنية، حتى لا يتعرضوا للمسؤولية، وذلك لأسباب تتعلق بالتقنية نفسها، حيث لا يوجد أي أثر مادي يمكن الاستفادة منه إثبات ذلك، وما يزيد من هذه الصعوبة هو ارتكابها في الخفاء وعدم وجود أثر مكتوب، كما يتميز بسرعة التنفيذ والتنفيذ عن بعد، كونه يعبر الدول والحدود، وإخفاء الجريمة، وصعوبة إثباتها، كما أنه في معظم الحالات لا يتم الإبلاغ عن

[١] دينغ جورثي إي، قراصنة أنظمة الكمبيوتر، المؤتمر القومي الثالث عشر لأمن الكمبيوتر، واشنطن، ترجمة آمنة علي يوسف، ١٩٩٨م، ص ٨.

الجرائم الإلكترونية، إما لعدم اكتشاف الضحية لها أو خوفه منها. التشهير؛ ولذلك نجد أن معظم جرائم الإنترنت تم اكتشافها بالصدفة وحتى بعد وقت طويل من ارتكابها، الفجوة بين العدد الحقيقي لهذه الجرائم؛ إن ما تم اكتشافه يمثل فجوة كبيرة، وهذا يؤكد لنا مدى الدور التقني في الممارسات الجيدة سواء كانت مشروعة أو إجرامية، خاصة تلك التي انتشرت مؤخرا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والوصول إلى الحقيقة بشأنها يتطلب الاستعانة بوسائل خبرة فنية عالية المستوى، وهذا يزيد أيضًا من أساليب الوقاية والحماية ذات الطبيعة التقنية وأهمها:

الالتزام بمتطلبات التكنولوجيا العامة، وهي في الغالب التزامات قانونية عامة، أو تقتضيها طبيعة التكنولوجيا، وهي متطلبات عامة لمجرد استخدام التكنولوجيا المتاحة، مثل ضرورة الاشتراك في شبكة الإنترنت عبر المنافذ المرخصة.

والالتزام بمتطلبات فنية خاصة، والتي تشمل ضرورة الحصول على إذن خاص من مصمم برنامج معين أو الدخول إلى أحد مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة؛ وعادة ما يتم الاتفاق على متطلبات الانتماء للمواقع، والتي قد تشمل الالتزامات القانونية والأخلاقية والمهنية، أو غير ذلك مما يقتضيه عرف هذا الموقع [1].

[1] أيمن أحمد الدلوع، المسؤوليات المدنية الناشئة عن الممارسات الغير مشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٩٧٥.

الخاتمة

وبعد أن انتهينا من تناول البحث محل الدارسة بعنوان حقوق والتزامات الأفراد المنتميين لمواقع التواصل الاجتماعي وقد أوضح الباحث أن الالتزامات التي تطرق إليها ذات طابع متقابل حيث يعد كل التزام بمثابة حق للطرف الأخر وبعد أن تم دراستها قد توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

النتائج:

١- تقدم وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الميزات والخدمات التي يمكن أن تحقق فوائد كبيرة وفي نفس الوقت يمكن استخدامها لأغراض سيئة، وهو ما يرجع إلى المستخدم نفسه، لم يكن عليه فقط أن يكون مقيدا بالالتزامات التي يجب على المستخدم الامتثال لها ولكن أيضا أعطاه بعض الفوائد. أنت تمنحنا بعض الحقوق.

٢- يقدم مقدمو خدمات الاستضافة خدمات الاتصال والنقل للجمهور من خلال الوسائل الإلكترونية، لذلك هناك أهمية للدور الذي يلعبونه في جريمة الشبكات الاجتماعية.

٣- أشار المشرع المصري إلى عدم تحديد الالتزامات المطبقة على الناشرين الإلكترونيين ومقدمي خدمات الاستضافة، والتي تشكل مخاطر عند استخدام الشبكات الاجتماعية، خاصة في حالة نشر المعلومات التي تضر بسلامة الأمن القومي وتهدد استقراره.

التوصيات:

١- يجب أن تتبنى مواقع الشبكات الاجتماعية سياسة تقديم مطالبات التعويض ضد الأشخاص المتهمين بتعريض مستخدمي الشبكات الاجتماعية لرسائل مزيفة.

٢- يجب أن يكون هناك تعاون أمني وقضائي على المستوى الدولي بما يتفق مع طبيعة الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت.

٣- يجب أن يكون هناك تعاون أمني وقضائي على المستوى الدولي بما يتفق مع طبيعة الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، وبالنسبة للجرائم التي تحدث من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، من الضروري إنشاء حماية دولية وجنائية لمستخدمي الشبكة.

المراجع

١- نها نبيل الأسدودي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الشباب الجامعي لحرية الرأي ومشاركتهم السياسية في ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م، دراسة تحليلية ميدانية، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، مصر، ٢٠١٢م.

٢- أسماء محمد مصطفى، استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاسها على تشكيل قيم الشباب الجامعي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ع ٨، ٢٠١٣م.

٣- محمد أحمد المعداوي، حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، ع ٣٣، ج ٤، مجلة الشريعة والقانون، مصر، ٢٠١٨م.

٤- وفاء محمد إبراهيم الشرقاوي، (استخدام الوسائل التفاعلية بمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بتنمية مهارات التفكير الناقد لدى الشباب الجامعي، ع ١٩، المجلة العلمية لكية التربية النوعية، مصر، ٢٠١٩م.

٥- حسنين شفيق، الاعلام الجديد، ط ١، دار الفكر والفن للكباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١١م.

٦- خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة المواقع الاجتماعية (ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها)، ط ١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣م.

٧- زاهر رامي، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد ١٥، جامعة عمان الأهلية، عمان، ٢٠٠٣م.

٨- أحمد كاظم حنتوش، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في قطاع التعليم الجامعي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج ٧، ع ٤، العراق، ٢٠١٧م.

٩- رميساء كافي، استخدام مواقع التواثل الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٤ / ٢٠١٥م.

١٠- رفد عيادة الهاشمى، الإرهاب الإلكتروني القانوني، ط ١، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩م.

١١- وائل مبارك خضر فضل الله أثر الفيسبوك على المجتمع، ط ١، مطبعة شمس النهضة للتوزيع، السودان، ٢٠١٢م.

١٢- علي فواز طلال العدوان، مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي وخصائصها وأنواعها، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج ٣٦، ع ٣، مصر، ٢٠٢٢م.

١٣- محمود طارق هارون، الشبكات الاجتماعية على الانترنت وتأثيرها في المعرفة البشرية، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٧م.

١٤- ميمي محمد عبد المنهم توفيق، شبكات التواصل الاجتماعي (النشأة والتأثير)، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٢٤، ج ٢، مصر، ٢٠١٨م.

١٥- ذياب موسر البداينة، الجرائم الإلكترونية، الملتقى العلمي لكلية العلوم الاستراتيجية، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.

١٦- يونس عرب، موسوعة القانون وتقنية المعلومات، دليل أمن المعلومات والخصوصية، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ج ١، اتحاد المصارف العربية، ط ١، ٢٠٠١م.

١٧- هشام محمد فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، ط ١، مكتبة الآلات الكاتبة، مصر، ١٩٩٥م.

١٨- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ٢٩ يناير ١٩٩٩م.

١٩- الإعلان العالمي لحقوق الانسان، مكتبة حقوق الانسان، نشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، جامعة منيسوتا، ١٩٤٨م.

٢٠- ذياب البداينة، استخدامات الانترنت في برامج الوقاية من سوء استخدام المخدرات، الندوة العلمية استخدام الانترنت في مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١م.

٢١- منى تركي الموسوي، الخصوصية المعلوماتية واهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ٢٠١٣م.

٢٢- أيمن أحمد الدلوع، المسؤوليات المدنية الناشئة عن الممارسات الغير مشروعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، مج ٧، ع ٣٢، مصر، ٢٠١٦م.

٢٣- صالح جواد كاظم، التكنولوجيا الحديثة والسرية الشخصية، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩١م.

٢٤- محمد أمين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٦م.

٢٥- قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع ١٩٩٦م، منشورات الأمم المتحدة، نيويروك، ٢٠٠٠م.

٢٦- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المركز الإعلامي، منشور بتاريخ (١٠ / يونيو / ٢٠٠٥م) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (١١ / ١٠ / ٢٠٢٣م)

٢٧- https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press

٢٨- خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها سواء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مج ١، ع ٢، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.

٢٩- خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م.

٣٠- محمد مجاهد الهلالي، أخلاقيات التعامل مع شبكة المعلومات العالمية للانترنت، مؤتمر حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، ١٩٩٩م.

٣١- حيدر محمد عبد النبي، تشفير الملفات النصية باستعمال المفتاح المتناظر، مجلة أبحاث البصرة، ع ٣٢، ج ٣، الجزائر، ٢٠٠٦م.

٣٢- دينغ جورثي إي، قراصنة أنظمة الكمبيوتر، المؤتمر القومي الثالث عشر لأمن الكمبيوتر، واشنطن، ترجمة آمنة علي يوسف، ١٩٩٨م.